

وزارة المالية

الخيار المحاسبية و الضرائب

قرار رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٢٥

وزير المالية

بعد الاطلاع قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥
ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦
ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠
ولائحته التنفيذية ؛
وعلى القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ بشأن بعض الحوافز والتيسيرات الضريبية
للمشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي عشرين مليون جنيه ؛
وبناء على ما عرضه رئيس مصلحة الضرائب المصرية ؛
قرر :

(المادة الأولى)

يكون تقديم المشروعات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ المشار إليه
لطلب الاستفادة من أحكامه على النموذج رقم (١٠/١) طلبات) المرافق لهذا القرار ،
وذلك على الموقع الإلكتروني لمصلحة الضرائب المصرية .
ويكون لتلك المشروعات تقديم طلب العول عن الاستفادة من أحكام القانون
المذكور على النموذج رقم (١١/١) طلبات) المرافق لهذا القرار ، وذلك على الموقع
الإلكتروني للمصلحة بعد مضي مدة لا تقل عن خمس سنوات تبدأ من اليوم التالي
لتقديم طلب الاستفادة المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة .

(المادة الثانية)

يكون تقديم الإقرار الضريبي السنوي للمشروعات الخاضعة لأحكام القانون
رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ المشار إليه عن نشاطها التجاري أو الصناعي أو المهني
على النموذج رقم (٢٠ إقرارات) المرافق لهذا القرار .

(المادة الثالثة)

في تطبيق أحكام المادة (١٣) من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ المشار إليه ،
يقصد بالنظم المبسطة ، السجلات والدفاتر والمستندات الآتية :
السجلات : سجل الأصول الثابتة / سجل مخزون الخامات .
الدفاتر : دفتر يومية المبيعات / دفتر يومية المشتريات / دفتر ملخص الضريبة .
المستندات : الفاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكتروني - بحسب الأحوال .
ويكون إمسك السجلات والدفاتر والمستندات المنصوص عليها في هذه المادة
في الصورة الإلكترونية أو الورقية .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٣/١٠/٢٠٢٥

وزير المالية

أحمد كجوك

اخبار المحاسبة و الضرائب



طلب المحاسبة الضريبية وفقاً لنظام المحاسبة المبسط طبقاً للمادة رقم (1) من القانون رقم (6) لسنة 2025

وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية



نموذج رقم (1991) طلبات

طلب المحاسبة الضريبية وفقاً لنظام المحاسبة المبسط طبقاً للمادة رقم (1) من القانون رقم (6) لسنة 2025

اسم الممول :

الرقم القومي :

نشاط الممول :

رقم التسجيل الضريبي :

عنوان النشاط الرئيسي :

رقم المبنى :

اسم الشارع / القرية :

الحي :

القسم / المركز :

المحافظة :

رقم التليفون (الارضي) :

رقم الهاتف المحمول :

اسم الممثلة :

التوقيع لها الممول :

السيد الأستاذ / رئيس مصلحة ضرائب :

يرجاء العلم بأن هجوم الاحتيال يبلغ :

فلان و فلانة يبلغ :

و لك وفقاً من نصير التالية :-

1- بيانات آخر ربط ضريبي نهائي للمشروع الممول لدى المصلحة في تاريخ العمل بهذا القانون .

2- بيانات آخر قرار ضريبي يقدمه المشروع الممول لدى المصلحة وتم بحسب ضريبيا حتى تاريخ العمل بهذا القانون.

3- بيانات الأقرار الذي يقدمه المشروع الذي يسجل ضريبيا بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

4- البيانات المتعلقة من خلال منظومة القاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكتروني

بعد الاستفادة من هذا النظام حيث :-

- تقديم اقرار سنوي مبسط لضريبة الدخل
- تقديم اقرار قيمة مضافة كل ثلاثة اشهر في حالة الشحون ضريبية القيمة مضافة «عند» من الفترة التالية للاستخدام
- عدم الشحون نظام الخصم او التفاضل مضافة تمت حساب الضريبة
- تقديم اقرار التسوية الضريبية السنوية لضريبة المبيعات اذا كان مطلب بضريبة المبيعات بشرط الاستفادة من المزايا واليسرات الضريبية المنصوص عليها في هذا القانون ما يكتفي
- الالتزام بنظام الاقرارات الضريبية المنصوص عليها بالمادة (11) من هذا القانون في المواعيد المقررة
- الاختصاص في المنظومات الإلكترونية للمصلحة بما في ذلك القاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكتروني طبقا لمراميل الالتزام التي يصدر بها قرار من رئيس المصلحة . وصادر القوانين أو الإيصالات المقررة

او اقول ☐

أقر أنا الموقع أدناه بأن البيانات الواردة بطلب مصلحة وأمانة طبقا لعدم الاعمال خلال العام كما أقر بغير التم بطوابع
والمعلومات الواردة بالقانون في مدة ماضية بولت طلب العلم المعتبر.

اسم الممول / الوكيل :

اسم الممثل القانوني :

توقيع الممول / الوكيل :

توقيع الممثل القانوني :

يوم شهر سنة

تعدوا في :